الأمم المتحدة

A/HRC/32/3–E/CN.6/2016/8

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والثلاثون
١٣ حزيران/يونيه–١ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقريرا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة وضع المرأة
الدورة الستون
١٤–٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد امتثالا لقرار الجمعية العامة ٥٠/١٦٦.

* E/CN.6/2016/1.

200116 180116 15-22220 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة هو آلية عالمية متعددة الأطراف لتقديم المنح توفر الدعم اللازم للجهود الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. وقد أنشئ الصندوق في عام ١٩٩٦ من جانب الجمعية العامة، في قرارها ١٦٦/٥٠، وتتولى إدارته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابة عن منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وتزود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصندوق الاستئماني بقاعدة مؤسسية متينة كما تمدّه بالدعم الميداني من خلال مكاتبها الإقليمية والمتعددة الأقطار والقطرية. ويدعم الصندوق الاستئماني عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظومة الأمم المتحدة ويعززه، من خلال عمله عن كثب مع بقية منظومة الأمم المتحدة عن طريق اللجنة الاستشارية للبرنامج التابعة له والمشتركة بين الوكالات[(١)]، وهو يؤدي دورا حيويا في دفع عجلة الجهود الجماعية الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٣ - ويتولى الصندوق الاستئماني حشد الأموال وتوزيعها دعما للبرامج المتعددة السنوات الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات ومنعه والقضاء عليه في نهاية المطاف. وقد أتاح الصندوق الدعم حتى الآن لما عدده ٤٢٦ مبادرة في ١٣٦ بلدا وإقليما. ويدعم الصندوق الاستئماني حاليا ١١١ مبادرة تشمل منظمات المجتمع المدني والحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في ٧٦ بلدا وإقليما، من خلال منح يبلغ مجموعها ٥٧ مليون

(١) في عام ٢٠١٥، عقد الصندوق الاستئماني ثمانية اجتماعات إقليمية وعالمية مشتركة بين الوكالات للجنة الاستشارية للبرنامج. وفي إطار تلك الاجتماعات، شارك ٤٦ شخصا من ١٥ من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة في عملية اختيار المستفيدين من المنح في إطار الدورة التاسعة عشرة لتقديم المنح. وفي عام ٢٠١٥، شملت الوكالات المشاركة في اللجنة الاستشارية الوكالات التالية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الاتصال للجان الإقليمية في نيويورك، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وقد شاركت أيضا بنشاط في عملية تقديم المنح منظمات حكومية دولية وخبراء آخرون على الصعيدين العالمي والميداني، منهم ممثلون عن مركز القيادة العالمية للمرأة، ومنظمة المساواة الآن.

دولار. وفي عام ٢٠١٥، نمت بمقدار الضعف تقريبا حافظة تقديم المنح الخاصة بالصندوق الاستئماني لتصل إلى ١٤ مليون دولار.

٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت حكومات أستراليا وإسرائيل وألمانيا وأيرلندا وأيسلندا وترينيداد وتوباغو وسويسرا وفرنسا وكازاخستان وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا قد قدمت مساهمات في دورة الصندوق الاستئماني التاسعة عشرة لتقديم المنح. وورد الدعم أيضا من اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ألمانيا وأيسلندا والسويد وفنلندا واليابان ورابطة الأمم المتحدة للنساء المناصرات للسلام، ومؤسسة الرموز البريدية السويدية، وشركة تصميمات سوكو ويووي. كذلك كان الصندوق الاستئماني واحدا من المستفيدين من الأموال التي جمعت في شهر حزيران/يونيه في إطار سوق الأمم المتحدة الدولي، وهو نشاط تولت السيدة بان سون - تايك دعمه.

٥ - ويبين هذا التقرير، الذي أعد لتقديمه إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الستين، وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين، تأثير الصندوق الاستئماني وإنجازاته في عام ٢٠١٥.

ثانيا - السياق

٦ - شهدت الحركة الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات تقدما هائلا منذ أن أنشئ الصندوق الاستئماني منذ ٢٠ عاما. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في عدد من المجالات، لا يزال العنف الجنساني يشكل أزمة على صعيد حقوق الإنسان تؤثر على الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم، بصرف النظر عن الطبقة أو الأصل العرقي أو السن أو التوجه الجنسي أو الثقافة. ويشكل هذا النوع من العنف أشد درجات التمييز وحشية إذ يحرم المرأة من طائفة كاملة من الحقوق، ويندرج ضمن التحديات الرئيسية الشاملة المحددة في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، الذي اعتمدت فيه الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٧ - وتعكس التقديرات المتعلقة بالمستويات الحالية من العنف ضد النساء والفتيات مدى انتشار هذه الظاهرة المؤلمة التي لا تخفى على أحد، فقد تعرض حوالي ثلث النساء في مختلف أنحاء العالم لعنف جسدي و/أو جنسي من قبل العشير أو لعنف جنسي من جانب آخرين. ولا يزال عنف العشير هو أكثر أشكال العنف شيوعا وتشكل النساء ثلثي ضحايا جرائم القتل التي يرتكبها العشير أو التي تتصل بالأسرة. ويتخذ العنف ضد النساء والفتيات أشكالا عديدة، بدءا من التحرش الجنسي في المدارس إلى العنف الجنسي المنهجي في الحالات المتصلة

بالتراع وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، الذي يؤثر في أكثر من ١٢٥ مليون امرأة. وفي معظم البلدان، تقل نسبة من يحاولن الحصول على أي نوع من المساعدة عن ٤٠ في المائة من النساء الناجيات من العنف[٢].

٨ - وقد أكدت الدول من جديد، في أهداف التنمية المستدامة، اعترافها بأن القضاء على العنف الجنساني أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وحدد الصندوق الاستئماني أولوياته المستقبلية في إطار تلك الالتزامات العالمية. وسوف تستخدم الأولويات المحددة في توجيه وحشد الجهود التي يبذلها الصندوق الاستئماني لالتماس وتخصيص الموارد اللازمة لدعم تحقيق الأهداف ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

٩ - وأكدت مجددا خطة عمل أديس أبابا، المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في تموز/يوليه ٢٠١٥، الأهمية المحورية للإعمال الكامل لحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك الحق في التحرر من العنف (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩). وقد رحب الصندوق الاستئماني بتأكيد حكومات العالم من جديد على أن توفير الموارد اللازمة للجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة وإنهائه مسألة حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - وتمشيا مع التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها السابعة والخمسين، في عام ٢٠١٣، يركز الصندوق الاستئماني بصورة استراتيجية فيما يبذله من جهود على المبادرات التي تسعى إلى تعزيز تنفيذ الأطر القانونية وأطر السياسات وتوفير خدمات شاملة ومتعددة القطاعات في الوقت المناسب للناجيات (انظر E/2013/27-E/CN.6/2013/11). وحسب ما يتبين من المشاريع الوارد وصفها أدناه، فإن هذه المبادرات يمكن أن تسفر عن نتائج تحدث تغييرا في حياة الأشخاص، بما في ذلك في حالات التراع وما بعده. واستجابة للتوصيات المتعلقة بضرورة وضع قاعدة معززة من الأدلة، يعمل أيضا الصندوق الاستئماني منذ عام ٢٠١٣ على وضع وإرساء آليات محسنة للرصد والتقييم تهدف في نهاية المطاف إلى تبادل الدروس المستفادة وتكرار المبادرات الفعالة الرامية إلى معالجة مختلف جوانب العنف ضد المرأة وتوسيع نطاق تلك المبادرات. وتتسم هذه البرامج بالتنوع مثلها في هذا مثل المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. غير أن ثمة مواضيع قوية تشترك فيها طائفة البرامج التي تتصدى للأسباب الهيكلية والأسباب الكامنة وعوامل الخطر، من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات وإحداث تغيير مستدام، من بينها مشاركة المجتمع المحلي وتنظيم حملات التوعية والتثقيف.

(٢) Statistics Division, The World's Women 2015: Trends and Statistics, chapter 6, available from http://unstats.un.org/unsd/gender/chapter6/chapter6.html.

ثالثا – تحديد مسار للمستقبل

١١ – من الفرضيات الأساسية التي تقع في صميم مهمة الصندوق الاستئماني أن كفالة التحرر من العنف جزء لا يتجزأ من تحسين فرص الحياة أمام جميع النساء والفتيات وتحسين الخيارات والفرص الأخرى المتاحة لهن وتمكينهن من التماس هذه الفرص. ولذلك، فإن الصندوق الاستئماني يركز عمله في إطار من تشابك الجهود ومن الالتزامات القائمة المترتبة على الدول بموجب القانون الدولي والوطني. وفي ذلك السياق، توفر أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها حديثا منبرا ومظلة شاملة لرؤية الصندوق الاستئماني الاستراتيجية.

١٢ – وقد حدد الصندوق الاستئماني مسار عمله في المستقبل من خلال اعتماد خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. ووضعت الخطة بالتشاور مع الجهات المانحة للصندوق الاستئماني والجهات التي تحصل على منحه ومع الدول الأعضاء وأعضاء منظمات المجتمع المدني والخبراء في مسألة العنف ضد النساء والفتيات وأعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج التابعة له.

١٣ – وتتمثل مجالات التركيز الرئيسية التي توجه أنشطة الصندوق الاستئماني فيما يلي: توفير خدمات متعددة القطاعات للناجيات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات اللاتي يعانين من نقص الخدمات؛ وتنظيم أنشطة الوقاية، مع التركيز بصفة خاصة على التعليم النظامي؛ وتغيير القواعد الاجتماعية والمعتقدات والمواقف، مع التركيز بوجه خاص على العمل بنشاط على إشراك الرجال والشباب؛ والمبادرة باستخدام أدوات التكنولوجيا المتقدمة؛ ونشر وتعميم الدروس المستفادة من خلال بناء مركز للأدلة العالمية المستمدة من تقييم النتائج التي تحققها الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني؛ وكفالة أن تركز البرامج التي تتلقى الدعم على تحقيق نتائج مستدامة توجه نحو إحداث الأثر المرجو؛ والدعوة إلى زيادة العطاء العالمي من أجل تمويل البرامج التي تتصدى للعنف ضد النساء والفتيات.

١٤ – وسيعمل الصندوق الاستئماني، تمشيا مع هدفه الرامي إلى تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، على تقديم منح أكبر حجما وأطول مدة تسمح بتنفيذ المشاريع وتقييمها بصورة كافية. وفي الحالات التي تشير فيها الأدلة إلى أن بعض النتائج يمكن أن توفر نموذجا يمكن تكراره في أماكن أخرى، قد ينظر الصندوق الاستئماني في إعادة الاستثمار في تلك المشاريع مباشرة. وسيُنتقى المستفيدون من المنح الذين توجه إليهم الدعوة لتقديم اقتراح ثان، في إطار دورة تمويل أخرى، على أساس معايير محددة قابلة للقياس، منها تقديم دليل على النتائج

المحددة التي تحققت وعلى الاستدامة وإمكانية تكرار التجربة واستخدام منهجيات ونهج مبتكرة. وقد بدأ بالفعل العمل المتعلق بتحديد الجهات المتلقية للمنح التي تستوفي هذه المعايير.

١٥ - وقد زاد الصندوق الاستئماني من استثماراته في تحسين قدرات الرصد والتقييم لدى الجهات المستفيدة من منحه. ويتمثل أحد محاور التركيز الأساسية للخطة الاستراتيجية الجديدة في تعزيز القدرات المتعلقة بالتقييم وبناء الأدلة، لا لتعزيز المساءلة فحسب، وإنما أيضا لحشد شبكة الممارسين على الصعيد العالمي الذين تمثلهم الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني من أجل دعم البرمجة القائمة على الأدلة. وستندرج ضمن عناصر تفعيل هذه الخطة تدابير من قبيل تهيئة المجال أمام جمع النتائج التي يتوصل إليها الصندوق الاستئماني وتحليلها وعرضها، وزيادة تطوير نظام إدارة المنح التفاعلي الخاص بالصندوق الاستئماني والمتاح على شبكة الإنترنت.

١٦ - وتؤكد الخطة الاستراتيجية من جديد عزم الصندوق الاستئماني على سد النقص المزمن في الاستثمار الذي لا يزال يعرقل العمل على منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات[٣]. فالصندوق الاستئماني يهدف على وجه التحديد إلى الاضطلاع بدور حفاز في الدعوة إلى تعزيز العطاء العالمي والتواصل مع جهات جديدة يمكن أن تنضم إلى الشركاء، ولا سيما في القطاع الخاص وقطاع الأعمال. وفي عام ٢٠١٥، دخل الصندوق الاستئماني في شراكة جديدة مع مؤسسة اليانصيب البريدي السويدية من أجل دعم البرامج القائمة على استخدام التكنولوجيا لإنهاء العنف. وواصل الصندوق الاستئماني شراكته الناجحة مع شركة سوكو، وهي شركة تعمل في عالم الموضة على أسس أخلاقية، ومع شركة يووي للتصميمات، وهي شركة للمجوهرات، كما أقام روابط أوثق مع قطاعي الموضة والترفيه خلال الشراكات التي أنشأها مع منظمة فاش يونيتد (FASH UNITED)، وهي منظمة غير حكومية مقرها كاليفورنيا؛ ومع منظمة نحن (للعمل الجماعي)، وهي منظمة في لندن؛ ومؤسسة LDNY؛ والشبكة النسائية للإلهام وريادة الأعمال. وفي نيسان/أبريل، تم تكريم الصندوق الاستئماني في حفل توزيع الجوائز الذي أقامته الشبكة في المملكة المتحدة، لتحتفل بالنجاح الذي حققته النساء الملهمات. وتوجت الشراكة القائمة بين الصندوق الاستئماني والمؤسسة الدولية للموسيقى من أجل الحياة بحفل موسيقي لجمع الأموال، أقيم في قاعة كارنيغي، في نيويورك، في تشرين الأول/أكتوبر.

(٣) Angelika Arutyunova and Cindy Clark, *Watering the Leaves, Starving the Roots: The Status of Financing for Women's Rights Organizing and Gender Equality* (Toronto, Canada, Association of Women's Rights in Development (AWID), 2013).

المنح المقدمة في عام ٢٠١٥

١٧ - في عام ٢٠١٥، تلقى الصندوق الاستئماني ٧١٥ ١ طلبا من ١١٩ بلدا وإقليما. وتجاوز مجموع التمويل المطلوب ٦٦٢ مليون دولار. وقدم الصندوق مبلغا قدره ١٢,٨٦ مليون دولار في صورة ٣٣ منحة تغطي ٢٩ بلدا وإقليما. وتلقت ثلاثون منظمة من منظمات المجتمع المدني وثلاث حكومات منحا لمشاريع يتوقع أن تصل إلى ١,٢ مليون من المستفيدين بحلول عام ٢٠١٨.

١٨ - ومن حيث قيمة المنح، بلغت نسبة الأموال المرصودة لبرامج في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ٢٢ في المائة؛ والأموال المرصودة لبرامج في أفريقيا ٢٨ في المائة؛ والأموال المرصودة لبرامج في أوروبا وآسيا الوسطى ٢٠ في المائة؛ والأموال المرصودة لبرامج في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ١٢ في المائة؛ والأموال المرصودة لبرامج في الدول العربية وشمال أفريقيا ١٠ في المائة؛ والأموال المرصودة لبرامج مشتركة بين الأقاليم ٨ في المائة. وقدمت منح تصل نسبتها إلى نحو ٨ في المائة من مجموع المنح (٨٣٢ ٠٨٥ ١دولاراً) في شكل منح صغيرة (يقل حجمها عن ٠٠٠ ١٠٠ دولار) إلى جهات أغلبها منظمات نسائية صغيرة، وذلك في إطار استراتيجية الصندوق الاستئماني الجديدة الداعية إلى زيادة التمويل المخصص للمنظمات الشعبية الأصغر.

١٩ - وسوف تعالج المشاريع التي تلقت منحا في أفريقيا في عام ٢٠١٥ طائفة من المسائل، بدءا من كسر جدار الصمت المتفق عليه اجتماعيا فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في المدارس الثانوية (الكاميرون)، إلى استخدام عمليات المشاركة المفضية إلى التغيير في دمج الشباب في أنشطة الحد من العنف ضد المرأة (كينيا). وسوف تتصدى بعض مشاريع الصندوق الاستئماني الأخرى للممارسات الضارة من خلال مشاريع تقودها المجتمعات المحلية (جمهورية تترانيا المتحدة) وبذل الجهود من أجل ترجمة التزامات الدول وقوانينها وسياساتها إلى أعمال تمنع ارتكاب العنف وغيره من الممارسات الضارة الأخرى ضد المرأة وتحميها من ذلك، مع التركيز على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر (كينيا). وسوف يتواصل العمل في إحدى المبادرات الإقليمية وسيجري في إطارها الارتقاء بمشروع سبق أن تلقى الدعم من الصندوق الاستئماني من أجل تعزيز الاستراتيجيات المتعددة القطاعات بهدف التصدي على نحو فعال للعنف المرتكب في السياقات المرتبطة بالنزاعات (جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا). وتركز هذه المرحلة الجديدة للمشروع، التي دعيت الجهة المتلقية للمنحة إلى التقدم بطلب للحصول عليها، على تعزيز قدرة الشركاء المحليين على السيطرة بشكل كامل على أنشطة التدريب على الطرق المستخدمة في مجال الأدلة الجنائية

وتوثيقها، بسبل منها تطبيق للأجهزة المحمولة بعرف باسم ميديكابت (MediCapt) تم إعداده في المرحلة الأولى للمشروع.

٢٠ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ستركز المشاريع على تلبية احتياجات الشابات المهمشات وتحسين سبل الاحتكام إلى القضاء ودعم الخدمات المقدمة إلى النساء من جماعات الشعوب الأصلية والمناطق الريفية (البرازيل)، وزيادة الأمان في المدارس والمجتمعات المحلية (غيانا)، وبناء القدرات في أوساط نساء الشعوب الأصلية والريفيات من أجل تغيير المواقف بحيث يجري تنفيذ التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة (نيكاراغوا). وسيجري السعي، من خلال مشروع يركز على احتياجات الناجيات من أعمال العنف التي ارتكبت في أثناء النزاع الداخلي المسلح الطويل الأمد الذي شهدته بيرو، إلى تمكين كبيرات السن.

٢١ - وفي المنطقة العربية وشمال أفريقيا، تهدف المشاريع إلى تعزيز القدرة المؤسسية للمنظمات غير الحكومية ونقابات العمال من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في قطاع الملابس والقطاع الصحي (مصر)، ولإعداد مجموعة أدوات لنشر المعرفة القانونية المتخصصة بين غير المتخصصين (الأردن)، ولتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الحيوية للناجيات من العنف المنزلي وتعليم الأطفال والشباب كيفية تحديد أعمال العنف الجنسي وحماية أنفسهم منها (دولة فلسطين).

٢٢ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ستشكل أنشطة تعزيز المؤسسات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات وتحسين سبل الاحتكام إلى القضاء المتاحة للناجيات من أعمال العنف الجنسي التي ارتكبها الخمير الحمر محور تركيز المشاريع في كمبوديا، وسيعتمد أحد هذه المشاريع على العمل المنجز في إطار مشروع سبق أن تلقى الدعم من الصندوق الاستئماني وسيوسع نطاق هذا العمل. وسيعمل مشروع آخر على تمكين النساء والفتيات الناجيات من العنف المنتميات إلى مجموعات مهمشة، من قبيل المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الصين). وفي نيبال، سيركز مشروع جديد على المدارس، باستخدام استراتيجية ذات شقين تتألف من التدريب على كرة القدم وإقامة حلقات عمل للتدريب على مهارات الحياة، من أجل تعليم الشابات كيفية حماية أنفسهن من العنف. أما في فييت نام، فسيعالج أحد المشاريع مشكلة عنف العشير الموجه ضد الحوامل والأمهات الجدد.

٢٣- وتظهر المشاريع الجديدة في أوروبا وآسيا الوسطى طائفة واسعة مماثلة من النهج. ويركز مشروع يدعمه الصندوق الاستئماني على الوقاية الأساسية من العنف المنزلي وتحسين الخدمات المقدمة للناجيات من العنف، من خلال بناء قدرات المسؤولين، واتخاذ تدابير

الضمان الفعالة وتقديم خدمات متعددة القطاعات (أرمينيا). وسيجري من خلال مشروع آخر إنشاء مأوى لتوفير بيئة آمنة وخدمات قانونية وطبية ونفسية مجانية للناجيات من العنف المترلي (أذربيجان). وتعالج المشاريع في صربيا مجموعة من المسائل تتفاوت ما بين تحسين تقديم الخدمات للناجيات من العنف الجنسي والقضاء على الممارسة الضارة المتمثلة في الزواج المبكر في صفوف فتيات طائفة الروما والنساء المنتميات إلى أقليات وتحسين تدابير القضاء على العنف ضد النساء ذوات الإعاقة في مؤسسات الاحتجاز.

٢٤- وقدم الصندوق الاستئماني أيضا منحة لمشروع أقاليمي يسعى إلى التوسع في تطبيق نهج رائد يقوم على الأدلة وضعته منظمة الصوت العالي (Raising Voices) لتعبئة المجتمعات المحلية، يعرف باسم ''ساسا!'' (SASA!) ويجري في الوقت الراهن تطبيق منهجية ''ساسا!'' في أكثر من ٢٠ بلدا، من جانب أكثر من ٦٠ منظمة. وقد سبق للصندوق الاستئماني أن قدم الدعم لأول مجموعة من المنظمات العاملة مع منظمة الصوت العالي عبر منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وسوف يتعاون المشروع مع ثلاث منظمات شريكة في جمهورية تترانيا المتحدة وإثيوبيا وهايتي. ومن المنتظر في نهاية المطاف أن يؤدي هذا الطراز الفريد من التعلم وتلك الأدوات الفريدة التي يسفر عنها هذا البرنامج إلى تعزيز الأثر العالمي لمنهجية ''ساسا!'' فيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات.

رابعا - الإنجازات التي حققتها الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٥

٢٥ - تعمل الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني في جميع أنحاء العالم على تغيير المواقف وتحسين الخدمات المقدمة والدعوة إلى تنفيذ القوانين. فعلى سبيل المثال، أدت الجهود التي تبذلها جماعات المجتمع المدني في قيرغيزستان، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى الاعتماد النهائي في عام ٢٠١٣ للتشريعات الرامية إلى القضاء على ظاهرة اختطاف الفتيات بقصد الزواج، وهي واحدة من المسائل التي أبرزتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية في عام ٢٠٠٨ (انظر CEDAW/C/KGZ/CO/3). ومع ذلك، ووفقا لما أفاد به مركز دعم المرأة، وهو أحد المنظمات غير حكومية، لا تزال النساء والفتيات يعانين من ارتفاع معدلات العنف المترلي، بما في ذلك اختطاف الفتيات بقصد

الزواج والزواج المبكر والزواج القسري[٤]. ويضطلع الاتحاد الوطني للجماعات النسائية في قيرغيزستان ببرنامج مدرسي تثقيفي رائد في اثنتين من المدارس، من أجل بناء مهارات القيادة وتعليم الفتيات كيفية الوقاية من أعمال التهديد بالعنف والتصدي لها. وقام فريق من الخبراء بإعداد مجموعة مواد تعليمية تركز على تمكين الفتيات من خلال التعليم والفنون ووسائط الإعلام، وهي المجموعة الأولى من نوعها في قيرغيزستان. وقد لمس أعضاء الفريق، الذين أوكل إليهم الصندوق الاستئماني مهمة رصد المشروع، التأثير الذي أحدثه المشروع على أجيال من النساء في نفس الأسرة. فقد تحدثت امرأة عن حفيدتها التي تبلغ من العمر خمسة عشر عاما قائلة إن ''جيلي لم يكن أمامه أي خيار، وكان عليّ أن أبقى في تلك الزيجة. ويسرني أن الأمور أخذت تتغير، وأن حفيدتي تعرف حقوقها''.

٢٦ - وكان العمل الذي اضطلعت به الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٥ متنوعا على نحو يعكس العمل الذي يؤديه الصندوق للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه. وتتبع تلك الجهات في برامجها استراتيجيات من بينها العمل مع الشرطة، والتصدي للتحرش في مكان العمل، والتواصل مع الفتيات من خلال الألعاب الرياضية، وإنشاء البيوت الآمنة، والنهوض بالعدل بين الجنسين في سياقات ما بعد النزاع.

٢٧ - وخلال السنة، استفاد من البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني ما لا يقل عن مليون من النساء والفتيات والرجال والفتيان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال أنشطة المشاريع. وبلغ مجموع النساء والفتيات اللاتي أفيد بأنهن قد استفدن بشكل مباشر من أنشطة المشاريع (حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) ٤٦١ ١٧٦ امرأة وفتاة، بمن فيهن ٨١٠ ٥ من الناجيات من العنف، و ١٠٨ ٥ من نساء الشعوب الأصلية و/أو النساء من الأقليات العرقية، و٥٩٢ ١٣ من العاملات المهاجرات، و ٦٨٠ امرأة وفتاة من ذوات الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشركت هذه المشاريع ما لا يقل عن ٣٣٣ ١٠١ من الرجال والفتيان، و ٧٦٤ ١٩ من أخصائيي التعليم، و ١٥٦ ٦ من أعضاء المنظمات الأهلية، و ٣٤٢ ٢ من الأفراد النظاميين، وذلك باعتبارهم من عناصر التغيير. وقد تمكنت الجهات المتلقية للمنح، من خلال حملات التوعية والحملات التي نظمتها على وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج التلفزيونية والإذاعية والعروض المسرحية وغيرها من أشكال

(٤) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي:

www.unwomen.org/~/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2013/12/un%20women-evaw-kyrgystan-brief_us-web%20pdf.ashx?v=2&d=20141013T121456.

الترفيه التعليمي، من أن تصل بشكل استراتيجي لما لا يقل عن ٣٣٥ ٦٧٨ شخصاً في مختلف أنحاء العالم.

٢٨ - وعلى مدى عام ٢٠١٥، أوفد الصندوق الاستئماني بعثات لإجراء رصد واسع النطاق إلى تسعة بلدان في أربع مناطق، من أجل التحقق من فعالية البرامج التي تضطلع بها الجهات المتلقية للمنح. فقد نظم الصندوق الاستئماني زيارات إلى سبع جهات تتلقى المنح من شرق أوروبا وآسيا الوسطى، في قيرغيزستان وصربيا وطاجيكستان وكوسوفو؛ وجهة واحدة من آسيا، في ميانمار؛ وجهتين من أفريقيا، في المغرب وجنوب أفريقيا؛ وجهتين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في أنتيغوا وبربودا والسلفادور. وفي أثناء تلك البعثات، قام الصندوق الاستئماني بزيارة مواقع المشاريع الرئيسية واجتمع مع المنظمات المتلقية للمنح، والمنظمات الشريكة، والجهات المستفيدة الأساسية والثانوية وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

ألف - المنع: التركيز على الشباب

٢٩ - لا تزال البيانات المتعلقة بالعنف ضد الشابات والمراهقات شحيحة على الصعيد الوطني. غير أن دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة مؤخرا في ٤٢ بلدا وجدت أن نسبة المراهقات اللاتي أبلغن عن تعرضهن لشكل من أشكال العنف البدني بين عمري ١٥ و ١٩ عاما تتراوح بين ٤ في المائة في كازاخستان وأكثر من ٥٠ في المائة في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي البلدان التي تتوافر فيها بيانات قابلة للمقارنة، تصل نسبة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما اللاتي أبلغن عن تعرضهن لحوادث العنف الجنسي خلال السنة السابقة إلى ١٢ في المائة[٥].

٣٠ - ومن العناصر الأساسية في الكثير من مبادرات الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني التوعية بشأن العنف بين المراهقين والشباب، الذين هم في مرحلة دقيقة من مراحل الحياة تغرس خلالها القيم والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويستثمر الصندوق الاستئماني حاليا ما يزيد على ١٢ مليون دولار لدعم ٢٠ من تلك الجهات في التصدي للعنف ضد الفتيات الصغيرات والمراهقات.

(٥) اليونيسيف، محجوب عن الأنظار: تحليل إحصائي للعنف ضد الأطفال، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. خلص التقرير إلى أن ٨ في المائة فقط من أطفال العالم يعيشون في بلدان تحظر العقاب البدني في جميع السياقات (انظر الصفحتين ١١٠-١١١).

٣١ - وأدت مبادرة نفذتها منظمة مجتمع خال من العنف، في أرمينيا، إلى اعتماد وزارة التعليم والعلوم رسميا لوحدة دراسية تتعلق بالشؤون الجنسانية وبالعنف الجنساني، وإدماجها في فصول التنمية المهنية التي تنظم للمدرسين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى في عام ٢٠١٥ ائتلاف وقف العنف ضد المرأة، الذي شاركت منظمة مجتمع خال من العنف في تأسيسه، جائزة المرأة الشجاعة، في الحفل السنوي الذي ينظمه لتوزيع جوائز الحقوق العالمية كل من مكتب الأمم المتحدة في أرمينيا، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في يريفان، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، ووفد الاتحاد الأوروبي لدى أرمينيا، وسفارة المملكة المتحدة، ومكتب مجلس أوروبا في يريفان. وتشكل الجائزة بصفة خاصة اعترافا بالعمل الشجاع الذي تضطلع به على صعيد الدعوة هاسميك خاتشاتريان، وهي إحدى الناجيات من العنف المترلي، من أجل حماية حقوق المرأة وتقديم المساعدة إلى الناجيات من العنف المترلي في أرمينيا.

٣٢ - ويجري العمل في إطار مشروع تنظمه مؤسسة التخطيط في فييت نام على معالجة العنف الجنساني الذي يقع في المدارس وحولها، والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تمكين الفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين. واستفاد نحو ٣٠ ٠٠٠ من المراهقات والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٨ سنة من نموذج تم إعداده على أساس البحوث المتاحة، وجرب في ٢٠ مدرسة في هانوي. وفي أعقاب نجاح ذلك المشروع التجريبي، قامت وزارة التعليم في هانوي بتكرار المبادرة في ٧٦٦ مدرسة في المدينة، ويمكن أن يكون قد استفاد منها أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مراهق.

٣٣ - وتضطلع منظمة كرة القدم الشعبية بتنفيذ مشروع يركز على الفتيات في خمسة تقسيمات إدارية فرعية في جنوب أفريقيا، وهي بلد به واحد من أعلى معدلات العنف ضد الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٢ و١٧ عاماً. وقد أخذت المنظمة، بالتنسيق مع مراكز ثوثوزيلا للرعاية الشاملة والشركاء في المجتمع المدني، في توسيع برنامجها المبتكر المعتمد على الرياضة المسمى ''سكيلز بلس'' (المهارات المعززة) الذي تهدف به إلى تعزيز تمكين الفتيات. وقد وقعت وزارة التعليم الأساسي في جنوب أفريقيا مذكرة تفاهم مع منظمة كرة القدم الشعبية توافق بموجبها على الاضطلاع في المدارس بأنشطة برنامج سكيلز. وسيزيد هذا من إمكانية وصول منظمة كرة القدم الشعبية إلى النظام المدرسي، كما أنه يدل على الدعم الذي تحظى به على أرفع مستوى البرامج الجنسانية التي تضطلع بها المنظمة. وفي حزيران/يونيه، قامت وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة المشروع وتكلمت مع بعض المشاركين من الشباب. وقالت لها عضوة شابة من أعضاء فريق

سكيلز ستريت ”لقد أمدّني هذا بقدر كبير من الثقة لأنني أعرف ما ينتظرني. وأشعر بالفخر لأنني جزء من هذا الجانب الإيجابي الآمن“. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان عدد الفتيات اللاتي تخرجن من برنامج سكيلز ستريت في سويتو والكزاندرا وخايليتشا نحو ٣ ٠٠٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة.

٣٤ - ويستخدم الذكور العنف لمواصلة ترسيخ تبعية النساء والفتيات. ولذلك، فلا مناص من الوصول إلى الرجال والفتيان. وتضطلع منظمة الإنجاز غير الحكومية بتنفيذ مبادرة في الهند لتمكين الشباب من فهم ما يحقق مصلحتهم في إنهاء العنف ضد النساء. ويولي هذا المشروع الذي يعمل في ست ولايات ناطقة بالهندية تركيزاً خاصاً لإشراك الرجال والفتيان فيما بين ١٥ و ٣٠ سنة. ووصلت الحملة التي تحمل وسمة #Askingforit (جلبته لنفسها) إلى نحو ٣ ٠٠٠ شخص، وأخذ المزيد من النساء والفتيات في كسر جدار الصمت فيما يتعلق بالعنف المترلي. وشارك في المشروع على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٥ أكثر من ١,٢ مليون شخص، من خلال فيسبوك، كما شارك أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص من خلال تويتر.

٣٥ - وفي غامبيا، تعمل اللجنة الغامبية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال على تعزيز الصحة الجنسية والصحة الإنجابية للمرأة والدعوة إلى فرض حظر قانوني تام على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى؛ وتشير التقديرات إلى أن ٧٦,٣ في المائة من النساء و ٤٢ في المائة من الفتيات في غامبيا خضعن لتشويه/بتر أعضائهن التناسلية. ونظمت اللجنة المذكورة حلقات تدريب لقادة المجتمعات المحلية، وحلقات عمل للنساء لتمكينهن من المطالبة بحقوقهن والاضطلاع بدور نشط في حماية النساء الأخريات، ولا سيما الفتيات، من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى ومن الممارسات التقليدية الضارة الأخرى. وأقدم قادة المجتمعات المحلية على اتخاذ خطوة جريئة بإصدار بيانات تتحدث على نحو إيجابي عن ضرورة القضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في مجتمعاتهم المحلية. وقد علق أحد الذين اتصل بهم المشروع قائلا: ”لم أعد أرى أن حفيدتي ينبغي أن تخضع إلى عملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. فالناس هم من يبتون في أمر الممارسات الثقافية. وبإمكانهم الاتفاق على مسألة من المسائل والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها ينهون به أي ممارسات يرون أنها لم تعد مفيدة لهم“.

٣٦ - وفي مقاطعة نسانجي في ملاوي، تعمل مؤسسة الشواغل العالمية في شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوكالات الحكومية، على تهيئة بيئة تعلم آمنة للبنات في المدارس الابتدائية. وقد بينت التقييمات التي أجريت في السنتين الثانية والثالثة من المشروع

أن ثمة أوجه تحسن ملحوظ في معدلات مواظبة البنات على الدراسة في المدارس المستهدفة، وعددها ١٧ مدرسة. وقد غطى المشروع حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٧ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٠ أعوام و١٩ عاما. وقد استفاد من الأيام المفتوحة التي انطوت على تقديم عروض مسرحية تفاعلية ما يصل تقديره إلى ٠٠٠ ٤٠ شخص، كما تشير التقديرات إلى أن عدد مستمعي برنامج المحطة الإذاعية تيسنثي على الصعيد الوطني يبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ مستمع. وأحرز إنجاز باهر في هذا الصدد يتمثل في إصدار قانون يرفع السن القانونية للزواج من ١٥ عاما إلى ١٨ عاما؛ وكانت مؤسسة الشواغل العالمية ضمن مجموعة من جهات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الدعوة إلى سن هذا القانون. وقد تم من خلال جلسات التدريب والمناقشة التي عقدت على الصعيد المحلي في نسانجي توعية قادة المجتمعات المحلية بهذا القانون الجديد، وقام الآن نحو ٢٥ منهم بسن قوانين محلية بغرض إنفاذ هذا القانون في مجتمعاتهم المحلية.

٣٧ - ويجري العمل من خلال مشروع تنفذه شبكة سونكي للعدل بين الجنسين على الدعوة إلى إعمال القوانين والسياسات في رواندا وسيراليون وكينيا. وفي أثناء ذلك المشروع، عملت المنظمة من خلال شبكاتها القطرية لتحالف إشراك الرجال ومن خلال المنظمات الشريكة لها على تقييم الثغرات التي تعتري تنفيذ القوانين والسياسات الحالية المتعلقة بالعنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية في مختلف أنحاء منطقتي الجنوب الإفريقي وشرق أفريقيا، على بناء القدرات اللازمة للعمل على إرساء إطار قانوني أكثر اكتمالا. ويطعن هذا المشروع مباشرة في المواقف السائدة بين الرجال والفتيان تجاه العنف المترلي ويشجعهم على منع العنف ضد المرأة في مجتمعاتهم المحلية. وقد ورد في التقييم النهائي للمشروع أن المشروع قد ترك أثرا إيجابيا بوجه عام. فعلى سبيل المثال، ذكر المشاركون، نساء ورجالا، أنهم شعروا بأنهم أكثر قدرة على الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني، وأثنى الرجال على قدرة المشروع على إرساء أرضية للحوار بشأن المسائل التي تتسبب في نشوب خلافات داخل الأسر المعيشية.

باء - تنفيذ القوانين: توسيع إمكانية الحصول على الخدمات والاحتكام إلى القضاء

٣٨ - رغم قيام الدول تدريجيا بوضع قوانين وسياسات لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له، لا يزال التقدم المحرز في التنفيذ بطيئا ومتفاوتا في بلدان عديدة. ولكفالة فعالية الاستراتيجيات المتوخاة في أعمال التصدي ، ينبغي ألا تجرم هذه الاستراتيجيات العنف ضد المرأة والفتاة فحسب، بل وأن تتضمن كذلك تدابير وقائية وأخرى لتقديم الدعم للناجيات ليتسنى لهن الأحكام إلى القضاء. وكانت الجهود التي أصابت أكبر قدر من النجاح هي الجهود التي شملت استراتيجيات متعددة القطاعات تنطوي على شراكات بين الحكومات

ومنظمات المجتمع المدني؛ ونظم وقائية وخدمات دعم فعالة للناجيات من العنف؛ وميزانيات كافية؛ وأعمال لجمع وتحليل بيانات مستفيضة؛ وجداول زمنية وأهداف محددة؛ وآليات رصد وتقييم فعالة (انظر A/69/222، الفقرتان ١٠ و ٢٢). لذا، تشكل هذه العناصر معايير أساسية لتحديد المبادرات التي يرجح أن يكون لها أكبر الأثر، والتي تمثل بالتالي أولوية من أولويات الدعم الذي يقدمه الصندوق الاستئماني.

٣٩ - ويقوم حاليا منظمة المعونة الدولية في ميانمار بتنفيذ مبادرة شاملة تستند فيها إلى مشروع تجريبي ناجح أنجز في عام ٢٠١٢. ويجري من خلال المشروع تحسين الخدمات المقدمة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز إمكانية الاحتكام إلى القضاء عن طريق تقديم خدمات المساعدة القانونية للمرأة الريفية. وتم تدريب عشرين من القادة المحليين على سبل إنهاء العنف ضد المرأة، وكان لإشراكهم في تغيير المواقف دور رئيسي في التقدم المحرز حتى الآن. ووجدت دراسة استقصائية أجريت في منتصف المدة تغييرا في السلوك المتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة في نحو ٤٠ في المائة من المجتمعات المحلية المستهدفة. وارتفعت حالات الإبلاغ عن العنف الجنساني: ففي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ أبلغ المساعدون القانونيون عن ١٢ حالة كما أُبلغ عن طريق الخط الساخن لتقديم المساعدة القانونية عن ٤٤٣ حالة. وأحيلت ست حالات للمحاكمة وصدرت أحكام بالإدانة في ثلاث حالات منها.

٤٠ - وفي ست مقاطعات في ليبريا، يقوم مشروع تنفذه الوكالة الأسقفية للإغاثة والتنمية ويدعمه الصندوق الاستئماني بتشجيع قاعدة المنظمات المسيحية والإسلامية ومنظمات التعاون بين الأديان التي لا يستعان بها بالقدر الكافي على أن تصبح عوامل للتغيير. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، أقرت رئيسة ليبريا ومجلس الوزراء ذلك البلد مشروع قانون العنف المترلي، الذي يتصدى لجميع أشكال العنف في الأسرة، وأرسلاه إلى المجلس التشريعي لسنه. وستتجه أنشطة المشروع إلى نشر معلومات واضحة وعملية بشأن ما يعنيه هذا القانون بالنسبة للنساء والفتيات وإلى الدعوة إلى تنفيذه.

٤١ - وفي عشر مقاطعات في زمبابوي ، يعمل مشروع تنفذه مؤسسة ليونارد شيشير الاستئمانية لذوي الإعاقة في زمبابوي، ويدعمه الصندوق الاستئماني، على تيسير إمكانية الاحتكام إلى القضاء لما لا يقل عن ٩٠٠ من النساء والفتيات من ذوات الإعاقة الناجيات من العنف و/أو اللائي يشتركن حاليا في قضايا بصفتهن مدعيات أو شاهدات. ويقدم البرنامج خدمات متخصصة في الحالات التي تشمل فتيات ونساء ذوات إعاقة، وقام خلال الفترة قيد الاستعراض بتيسير تجهيز ٢٧٠ حالة عنف ضد فتيات ونساء ذوات إعاقة. وفي المجموع، قدم المشروع الدعم لما عدده ٢٩٨ من المستفيدات بشكل مباشر أو غير مباشر من

خلال تزويدهن بالدعم اللوجستي اللازم لتمكينهن من الاحتكام إلى القضاء والحصول على الخدمات الأخرى ذات الصلة التي تقدم للناجيات.

٤٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، حيث تحقق المحكمة الجنائية الدولية حاليا في الاغتصاب باعتباره جريمة حرب، عملت منظمة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان على التصدي للإفلات من العقاب، من خلال وضع نظام طبي - قانوني لجمع وتجهيز أدلة الطب الشرعي في قضايا الاغتصاب. وتم من خلال البرنامج تدريب ٨٥١ ممثلا لوكالات تقديم الرعاية الصحية والخدمات القانونية ووكالات إنفاذ القانون يدعمون أكثر من ٤٠٠ ١٧ من الناجيات من اعتداءات جنسية. وأشير في تقييم نهائي أجري لهذا المشروع إلى وجود تحسن عام المتوخاة في التوثيق الطبي وجمع العينات، أدى إلى تحسن في خدمات التحقيق التي تقدم للناجيات من الاعتداء الجنسي.

٤٣ - وفي بيرو، تعمل منظمة دراسات الدفاع عن حقوق المرأة على إنهاء الإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنسي من خلال تحسين تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الجديد في بيرو. وتعاون المشروع مع أكاديمية القضاء الوطنية من أجل إدراج معايير جنسانية في تدريب القضاة وتقييمهم، فساعد بذلك على إضفاء الطابع المؤسسي على تلك المعارف. وشارك أكثر من ٦٠ قاضيا في أنشطة التوعية بأهمية عمليات إصلاح العدالة كي يتسنى تنفيذ القانون الجديد بفعالية. وفي مدينة خونين، تم اعتماد بروتوكول صاغته المنظمة لوضع إجراء موحد لإقرارات ضحايا العنف الجنسي.

٤٤ - وفي أوروغواي، حيث يشكل العنف المترلي أكثر من نصف جميع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، يدعم الصندوق الاستئماني مشروعا يقوده فريق الأمم المتحدة القطري لتحسين خدمات العدالة والرعاية الصحية المقدمة للناجيات. ويستند هذا المشروع، الذي يشمل سبع وكالات من الأمم المتحدة و١٢ كيانا حكوميا وشبكة من أكثر من ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، إلى الخبرة المكتسبة من خطة عمل أوروغواي للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ لإنهاء العنف المترلي. ومن النتائج الملحوظة لهذا المشروع: إجراء الدراسة الاستقصائية الوطنية الأولى بشأن انتشار العنف الجنساني والعنف بين الأجيال، التي تشكل نتائجها أساسا يستند إليه في وضع السياسات؛ وإجراء استعراض للإطار القانوني لتحديث القوانين المتعلقة بالعنف؛ وإعداد مواد للصحفيين لتشجيع التفكير في كيفية التعامل مع العنف في وسائط الإعلام الإخبارية.

جيم - العنف ضد المرأة والفتاة في حالات النزاع وحالات الطوارئ

٤٥ - أقر المجتمع الدولي بالدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع ، ولا سيما في قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣). وحسب ما تم التشديد عليه في هذين القرارين، فإن ازدياد خطر العنف الذي تواجهه المرأة في حالات النزاع والطوارئ يمنعها من القيام بهذا الدور. وقد أتاحت زيادة البحوث المتعلقة بالعنف الجنساني أثناء النزاع إمكانية تقديم بيانات محسنة عن مدى انتشار هذه الجرائم[٦]. ورغم تباين النتائج التي خلصت إليها تلك الدراسات - إذ يشير بعض البحوث إلى أن العنف الجنسي يؤثر على ما بين ٤,٣ في المائة و ٢٢ في المائة من النساء، بينما تشير دراسات أخرى إلى رقم مرتفع يصل إلى امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء - فمن الواضح أن هذه البحوث تشهد باستشراء هذه المشكلة. وقد يأخذ هذا العنف طابعا انتهازيا، إذ أنه قد يأتي نتيجة استغلال الزيادة في أوجه الضعف، أو نتيجة ضعف الهياكل الاجتماعية والنظم القضائية الذي يزيد من تفاقم الأسباب الأساسية للعنف في الأسرة أو المجتمع[٧]. وتظل إمكانية الاحتكام إلى القضاء والحصول على خدمات الدعم أمرا بعيد المنال بالنسبة للكثير من النساء والفتيات الناجيات من العنف المتصل بالنزاع. ومن الحواجز التي تواجهها تلك الفئة فيما يتعلق بالاحتكام إلى القضاء محدودية وعيها بحقوقها وتعدد الحواجز الاجتماعية والمؤسسية التي تحول دون ممارستها لحقوق الإنسان الواجبة لها[٨].

٤٦ - وتنفذ لجنة الإنقاذ الدولية في تايلند مشروعا يتصدى لهذه التحديات يدعمه الصندوق الاستئماني. ويتوسع المشروع في تطبيق نهج أثبت بالفعل جدواه في تقديم الخدمات للاجئات الكارينيات فيما يتعلق بالعنف الجنساني في السياقات الإنسانية. وتقوم بدور ريادي في هذا الصدد المنظمة الوطنية للمرأة الكارينية، وهي منظمة أهلية تحظى بالاحترام والثقة. وقد أثبت مقدمو الخدمات في مخيمين تحسن معارفهم ومهاراتهم المتصلة بالعنف الجنساني وبتقديم الخدمات: ويظهر التدريب المقدم لتجديد المعارف أن المشاركين ينالون في الاختبار

(٦) انظر مجموعة البيانات الجاري تطويرها عن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، المتاحة على الرابط التالي: www.sexualviolencedata.org/dataset/.

(٧) Jo Spangaro and others, *What is the evidence of the impact of initiatives to reduce risk and incidence of sexual violence in conflict and post-conflict zones and other humanitarian crises in lower- and middle-income countries?* (London, EPPI-Centre, Social Science Research Unit, Institute of Education, University of London, 2013).

(٨) UN-Women, *Progress of the World's Women 2011-2012: In Pursuit of Justice* (New York, 2011).

الذي يلي التدريب درجة متوسطها ٨٥ في المائة، مقابل حصولهم قبل تلقي التدريب على درجة متوسطها ٦٠ في المائة.

٤٧ - وفي كمبوديا، عززت مبادرة اتخذها قسم دعم المجني عليهم في الدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا قدرة هذه الدوائر على معالجة وتحليل قضايا العنف الجنساني، لتزيل بذلك بعض الحواجز التي تحول دون احتكام الناجيات إلى القضاء. وقدم قسم دعم المجني عليهم التدريب إلى موظفي المحاكم وغيرهم من أصحاب المصلحة، وحسن المعارف القانونية للمرأة ووسع نطاق الوصول إلى الخدمات النفسية والاجتماعية الجيدة، ليفيد بذلك ١٨٥ امرأة. وخلص تقييم خارجي للمشروع إلى أن المشروع أسهم في إحداث تقدم كبير في ضمان إمكانية أن تمارس الناجيات من أعمال العنف التي ارتكبها الخمير الحمر حقوقهن المتعلقة بالعدالة والمساءلة والإنصاف. وعلى نطاق أوسع، خلص التقييم إلى أن المشروع قد أذكى بالفعل وعي الجمهور الكمبودي بالعنف الجنساني تحت حكم الخمير الحمر وبحقوق الإنسان الواجبة للمرأة اليوم.

٤٨ - ومكن التمويل الذي قدمه الصندوق الاستئماني لمنظمة مبادرات المرأة من أجل العدل بين الجنسين من توسيع نطاق إمكانية احتكام النساء والفتيات المتأثرات بالحرب إلى القضاء في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيا. والمنظمة هي المنظمة النسائية الدولية الوحيدة التي منحتها المحكمة الجنائية الدولية صفة صديق المحكمة. فالمنظمة، بتعاونها مع شبكتها الواسعة من المنظمات النسائية، قد أثرت بصورة مباشرة في إدراج المحكمة الجنائية الدولية الجرائم الجنسية والجنسانية ضمن أولوياتها. وعلى العموم، وجهت اتهامات من هذا القبيل في ١٤ حالة، منها تسع حالات تتعلق بثلاثة من البلدان المشمولة بهذا المشروع. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أدرجت المحكمة العليا لأوغندا أعمال العنف الجنسي ضمن الجرائم التي لا يحق العفو لمرتكبها. وهذا حكم رائد في السياق الأوغندي، وهو يعالج مسائل ما فتئت المنظمة تدعو إليها منذ عام ٢٠١٠. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، وعقب قيام المنظمة بأنشطة متواصلة وذات طابع استراتيجي للدعوة بالتعاون مع شركائها ومع جهات أخرى، وقع رئيس السودان تعديلا تم بموجبه حذف حكما يتعلق بالزنا من التعريف القانوني للاغتصاب. وكانت المرأة المتزوجة إذا تعرضت للاغتصاب وعجزت عن إثبات ذلك الاعتداء، تتهم بالزنا، وهي جريمة يعاقب عليها بما يصل إلى ١٠٠ جلدة. ومنذ عام ٢٠١٣، أمكن، من خلال دور العبور في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يدعمها الصندوق الاستئماني، لأكثر من ٢ ٤٠٠ من ضحايا/الناجيات من

العنف الجنساني الحصول على الخدمات الطبية، وما كان لهن لولا ذلك أن يحصلن على تلك الخدمات، بما في ذلك العمليات الجراحية المتصلة بحالات الاغتصاب الذي تعرضن له.

٤٩ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عمل برنامج تنفذه مؤسسة بانزي (Panzi Foundation) على التوسع في تطبيق نموذج مؤسسة بانزي الشامل المعترف به دوليا في مراكز جامعة وفي المرافق المرتبطة بها، وهي مراكز ومرافق تقدم دعما متكاملا يقوم على أساس حقوق الإنسان فيما يتصل بالجوانب الطبية والنفسية الاجتماعية والقانونية والاجتماعية الاقتصادية. وفي شراكة مع مؤسسة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان، درب البرنامج أيضا مهنيين طبيين وقانونيين وأخصائيين في علم النفس الاجتماعي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أبلغ عما عدده ١٦٣ حالة جديدة من حالات العنف الجنسي في المنطقتين المستهدفتين بالبرنامج (وهما والونغو ومينوفا).

٥٠ - وفي سيراليون، عمل مشروع للجنة الإنقاذ الدولية على زيادة احتكام الناجيات من العنف إلى القضاء، باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا في منع العنف ضد المرأة والفتاة. وتعاون البرنامج مع شركاء على تعزيز تنفيذ القوانين الجنسانية، وهي سلسلة من الأطر القانونية للملاحقة القضائية على أعمال العنف الجنسي والجنساني. فعلى سبيل المثال، وضعت لجنة الإنقاذ الدولية أدوات لرصد عملية الإنفاذ، وقامت بتدريب وحدات دعم الأسرة في شرطة سيراليون على دعم إجراءات التنفيذ المناسبة.

٥١ - وفي مصر، تعاون مشروع لمؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة مع نساء وفتيات ناجيات من العنف ومع عاملات في المنازل ومشتغلات بالجنس ونساء مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في اثنين من المجتمعات المحلية المهمشة في القاهرة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، أنشئ مركز جديد للزيارات المفتوحة يقدم الخدمات القانونية والنفسية. وفي الفترة الفاصلة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥، أثر البرنامج على حياة نحو ١١١ امرأة وفتاة من الناجيات من العنف و ٢٣١ من عاملات المنازل، والمشتغلات بالجنس، والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجتمعين المحليين المستهدفين.

دال - توفير خدمات متعددة القطاعات للناجيات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات اللاتي يعانين من نقص الخدمات

٥٢ - يتضمن تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم حالة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة اعترافا بأن ''التقدم [كان]

(...) بطيئاً على وجه الخصوص بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي يعانين أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز" (انظر E/CN.6/2015/3). فمن الأرجح أن تعيش فئات، مثل النساء ذوات الإعاقة ونساء الشعوب الأصلية والنساء من الأقليات العرقية والمثليات والنساء المزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية، في ظل الفقر وأن يكن أكثر عرضة للعنف وأن تكون الفرص المتاحة أمامهن للاحتكام إلى القضاء والاستفادة من سبل الانتصاف والحصول على الخدمات المتكاملة اللازمة للتغلب على العنف محدودة جدا. وتركز عدة مشاريع مدعومة من الصندوق الاستئماني على النساء المهمشات باعتبارهن عناصر للتغيير تعمل على منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٥٣ - ففي كوسوفو، يقوم المركز الأوروبي المعني بقضايا الأقليات بتنفيذ برنامج يركز على الحد من مخاطر العنف المنزلي والزواج المبكر والزواج القسري في مجتمعات الأقليات. ويستهدف المشروع في المقام الأول النساء والفتيات من المجتمعات المحلية للصرب والروما والأشكالي والمصريين، ولكن من بين المستفيدين أيضا الجماعات المحلية، والمهنيون التربويون، وكذلك الفتيان والرجال. وفي مبادرة رائدة، جرى تدريب ثماني نساء من فئات الأقليات هذه ليصبحن مساعدات قانونيات. وأشاد المستفيدون بالدعم الحيوي الذي قدم إليهم. فقد قالت إحدى الناجيات من العنف الجنساني: "أنقذتني ديجانا [وهي مساعدة قانونية]. ولا أعرف ما إذا كنت سأقوى على الاستمرار في العيش لو لم ألتقيها". ويمثل التدريب على المهارات وتعزيز قابلية الناجيات للتوظيف جانبا رئيسيا آخر للبرنامج.

٥٤ - وتعمل المنظمة غير الحكومية ناجوتي كوداكون (Najoti kudakon) ، من خلال أحد مشاريعها، على تعزيز تنفيذ التشريعات التي صدرت مؤخرا بشأن العنف المنزلي في طاجيكستان، وتحسين فرص الحصول على الخدمات، ولا سيما في الأجزاء الريفية والمعزولة من منطقة كولوب. فإضافة إلى إدارة المأوى الوحيد للناجيات من العنف المنزلي في البلد، تقوم المنظمة بنشر شبكات الدعم التابعة لها من خلال إنشاء ستة أفرقة لدعم المرأة في مناطق ريفية نائية. وقد أصبحت تلك الأفرقة من الجهات النشطة في مجال التعبئة المجتمعية، إذ تقوم بتنظيم مناسبات وإعداد مواد لتبادل المعلومات بشأن القانون الجديد وحقوق المرأة، فضلا عن تحسين آليات الإحالة بالنسبة للناجيات وفرص الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات. وخلال فترة المشروع، وصلت تسع حالات عنف ضد نساء إلى المحاكم نتيجة المساعدة القانونية التي قدمها المشروع.

٥٥ - وفي صربيا، يعمل برنامج تديره الرابطة النسائية ساندغلاس (Sandglass) على تعزيز خدمات الحماية والاستجابة في راسينا، وهي من أقل مقاطعات البلد تنمية. ففي الأشهر

الستة الأولى من عام ٢٠١٥، ساعد المشروع ثلاث جماعات نسائية على إنشاء خدمات دعم متخصص للناجيات من العنف؛ وزيد في ساعات اشتغال خط هاتفي للمساعدة يقدم من خلاله الدعم، من ١٥ إلى ٢٣ ساعة في الأسبوع، كما ارتفع عدد الناجيات اللاتي يطلبن المساعدة؛ وحصلت ٦٥ مستفيدة جديدة (من الناجيات من العنف) على خدمات الدعم المتخصص.

٥٦ - وفي كولومبيا، دعم الصندوق الاستئماني مبادرة للمنظمة الوطنية للشعوب الأصلية في كولومبيا تهدف إلى تعزيز التدابير الرامية إلى منع العنف ضد نساء الشعوب الأصلية والتصدي له. فالإفلات من العقاب على هذه الجرائم، التي تشير بعض الدراسات إلى أنها تمس نسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من نساء الشعوب الأصلية، أمر واسع الانتشار. ويقوم البرنامج بتوثيق العنف المرتكب ضد نساء الشعوب الأصلية وإجراء بحوث بشأنه، وتوعية المجتمع المحلي والسلطات المعنية، وتوفير الدعم النفسي - الثقافي والاجتماعي والقانوني والنفساني للناجيات وأسرهن. وإجمالا، سُجلت ١٥٠ حالة، وتلقت نسبة ٤٨ في المائة من النساء المتضررات خدمات الدعم.

٥٧ - وفي غواتيمالا، تعمل المؤسسة المعنية بالإيدز والمجتمع على تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات التي تعنى بقضايا العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية والتنسيق بينها. ويسعى المشروع إلى التغلب على الوصم والتمييز اللذين تواجههما المشتغلات بالجنس، وغالبيتهن شابات من الشعوب الأصلية، وهو ما يمنعهن من الحصول على الدعم الذي يحتجن إليه. وفي بلدة إسكوينتلا الحدودية، تم من خلال العمل مع المسؤولين الحكوميين إقرار آلية لتسجيل حالات العنف ضد المشتغلات بالجنس شهريا. وشكلت هذه الآلية الأساس الذي يقوم عليه نظام إحالة يشمل الشرطة الوطنية، والمستشفى الوطني لإسكوينتلا، ومديرية الصحة، والمكتب القضائي الحكومي المعني بقتل الإناث.

٥٨ - ويقوم مشروع لمركز الإعلام المجتمعي، يدعمه الصندوق الاستئماني، بالعمل على تسليط الضوء على تفشي العنف ضد المرأة في غزة (دولة فلسطين) وممارسة الضغط على صناع القرار من أجل وضع سياسات وإجراءات لحماية المرأة من العنف. وقد أنجزت هذه المنظمة برنامج تدريب بشأن إعداد التقارير عن حالات العنف ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان يستهدف الشابات الخريجات في مجال الإعلام. وأكملت المنظمة ٨٥ ساعة تدريب استفادت منها ٣٠ خريجة، أعددن ١٦ قصة إخبارية وتقريرا إعلاميا بشأن العنف ضد المرأة.

هاء - القطاع الخاص، صاحب مصلحة رئيسي

٥٩ - على الصعيد العالمي، تعمل ٥٣ في المائة من النساء إما لحسابهن الخاص أو في وظائف دون أجر (انظر E/CN.6/2015/3). وهذه العمالة، التي تنتشر بصورة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يمكن أن تزيد من تعرض المرأة للعنف. وإضافةً إلى ذلك، يوجد في ٧٩ بلدا قوانين تقيد نوع العمل الذي يمكن أن تضطلع به المرأة. وأكد تقرير أنجز في عام ٢٠١٤، بتكليف من البنك الدولي، أن القطاع الخاص لم يشارك بالقدر الكافي في الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له[٩]. ولكي يتغير الوضع، يجب أن تُعتمد في أماكن العمل مدونات ومبادئ توجيهية لمنع التحرش من أجل جعل أماكن العمل حيزا آمنا للمرأة وأن تنشأ تحالفات مع منظمات حقوق المرأة[١٠]. وقد استثمر الصندوق الاستئماني في برامج تتصدى لهذه التحديات وتهدف إلى الدمج الكامل للقطاع الخاص باعتباره أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في إنهاء العنف ضد المرأة.

٦٠ - فبناء على مبادرة ناجحة قدم لها الصندوق الاستئماني الدعم في السابق في كمبوديا، يقوم فرع منظمة كير في كمبوديا مع شريكه المحلي، رابطة التضامن لمروجي الجعة في كمبوديا، بتنفيذ مشروع يهدف إلى توسيع الأنشطة القائمة على المشاركة التي تنظم على صعيد المجتمعات المحلية وأماكن العمل في مجالات صناعة الملابس والسياحة والضيافة. وتشمل الاستراتيجية المتعددة الجوانب العمل مع مجموعات من الموظفات على صعيدي المجتمعات المحلية وأماكن العمل، وتشرك أرباب العمل في اتخاذ تدابير ملموسة لمنع التحرش الجنسي، كما تتواصل مع الرجال من أجل تشجيع إحداث تغييرات في السلوك والمواقف في الأجل الطويل. وتواصلت الرابطة مع ٩٣٥ ١ امرأة يعملن في حدائق لشرب الجعة ومطاعم وأماكن للغناء بطريقة الكاريوكي من خلال مختلف دوراتها التدريبية ومناسباتها. واستفادت من التدريب والتوعية في مصانع الملابس حوالي ٥٠٠ ١١ امرأة.

٦١ - ونفذت المؤسسة المعنية بالعدالة في مجال صناعة الملابس مشروعا في مصانع الملابس الموجهة نحو التصدير في بنغلاديش والهند يهدف إلى تحسين ظروف العمل والحد من العنف في مكان العمل. وحصل أكثر من ٥٠٠ ٣ عامل في الهند وبنغلاديش على تدريب مباشر في ٢٤ مصنعا، فيما دُرب ٠٠٠ ١٥ عامل آخر من خلال التثقيف بواسطة الأقران. وشملت

(٩) The World Bank and the International Bank for Reconstruction and Development, *Women, Business and the Law 2014: Removing Restrictions to Enhance Gender Equality* (London, Bloomsbury Press, 2013).

(١٠) Jennifer L. Solotaroff and Rohini Prabha Pande, *Violence against Women and Girls: Lessons from South Asia* (Washington, D.C., World Bank, 2014).

الإنجازات الرئيسية لهذا المشروع رفع مستوى الإبلاغ عن حالات التحرش إلى لجان مناهضة التحرش وعن طريق خط مساعدة هاتفي.

٦٢ - ويعمل مشروع تنفذه في جمهورية تترانيا المتحدة منظمة نسائية محلية تسمى المساواة من أجل النمو، على تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة والحد من خطر العنف من خلال تهيئة بيئات آمنة في ست أسواق توجد في مقاطعتين في دار السلام. وركز المشروع على تحسين إمكانية حصول تجار الأسواق والمسؤولين عنها على المعارف المتعلقة بالحقوق وبالعنف ضد المرأة. وبين الرصد المنتظم أنه نتيجة لهذا المشروع، ازداد وعي التجار بالكيفية التي يمكن بها الإبلاغ عن العنف ضد المرأة، كما ازداد فهمهم لها.

واو - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة

٦٣ - تعمل مؤسسة جامايكا للدعم في مجال الإيدز من أجل الحياة على تعزيز الجهود الرامية إلى منع ومواجهة العنف ضد النساء والفتيات، الذي هو أحد العوامل المحركة الرئيسية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية في جامايكا. وقد تم التواصل مع ما مجموعه ١ ٢٢٠ مشتغلة بالجنس من خلال التوعية المجتمعية والإشراك في حلقات عمل. واستعملت ١٠٩ مشتغلات منهن الخدمات المتكاملة لهذه المنظمة، بما في ذلك إمكانية الاستعانة بخدمات العيادات الطبية وخدمات الفحص والمشورة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وهذه المؤسسة هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تقدم خدمات سريرية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وفئات رئيسية أخرى من السكان في البلد، وهي تشارك بانتظام في تقديم أفضل الممارسات لإدراجها في التقرير العالمي عن التقدم في مكافحة الإيدز. ويرى أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع العملاء الذين يستفيدون من الخدمات أنهم يتمتعون بصحة أفضل.

٦٤ - ويعمل مشروع يدعمه الصندوق الاستئماني وتنفذه المؤسسة الأوكرانية للصحة العامة مع النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والنساء والفتيات الناجيات من العنف الجنساني اللاتي يعملن في الشوارع في أوكرانيا. ونجح المشروع في وضع نظام استجابة مشترك بين القطاعات وفي بناء قدرات مقدمي الخدمات. وجرى تحديد ما مجموعه ٦٢٦ ٢ ناجية يعملن في الشوارع ويعانين من فيروس نقص المناعة البشرية و ٧٠٨ من شركائهن، وتم إشراكهم في الخدمات. ووجد التقييم أن المشاركين في المشروع، رجالا ونساء، أبلغوا عن انخفاض في معدل العنف في حياتهم أو عن القضاء عليه نتيجة لمشاركتهم في المشروع.

٦٥ - وتمثل الهدف من مشروع نفذه تحالف النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بدعم من الصندوق الاستئماني، في التصدي للأساطير والتصورات النمطية التي تدعم العنف ضد المرأة بوجه عام، وعلى وجه التحديد، من حيث صلتها بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملاوي. وقام المساعدون القانونيون الذين تم تدريبهم في إطار المشروع بمعالجة حالات ٤٧٥ ١ امرأة وفتاة من الناجيات من العنف. وقام المشروع، من خلال عمله مع النساء والرجال والقادة التقليديين، وجهوده الرامية إلى التصدي للأساطير والتصورات النمطية التي تؤجج العنف، بالتواصل مع ٢٨٥ ١٣ امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وهو ما يفوق بكثير العدد المتوقع لكل من النساء والفتيات الناجيات. ووجد التقييم الخارجي النهائي أن منهجية ''المرتكزات'' المستخدمة في المشروع مكنت الأزواج من التحدث بصراحة عن المسائل التي تؤدي إلى العنف. وأبلغ المشاركون عن حدوث انخفاض، لا سيما في صفوف الرجال، في إدمان الكحول الذي أفيد بأنه يؤدي إلى العنف في بعض العلاقات.

زاي - سبل المضي قدما

٦٦ - تبين أهداف التنمية المستدامة أن إنهاء التمييز القائم على أساس نوع الجنس أمر حيوي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ففي جميع أنحاء العالم، يحرم التمييز المرأة من حقوقها الأساسية، ومن أهمها الحق في التحرر من العنف. ولمساهمة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية أهمية بالغة في إيجاد حل للمشاكل العالمية التي تواجه البشرية، من الفقر إلى تغير المناخ، غير أن العنف ضد المرأة يمنع الملايين من النساء من أداء هذا الدور، والتصدي لهذه المشكلة، حسب ما تم تأكيده في أهداف التنمية المستدامة، أمر أساسيٌ لتحقيق مستقبل سلمي ومنصف. وللصندوق الاستئماني دور محوري ينبغي أن يضطلع به في ترجمة الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى جهود حقيقية تؤدي إلى التغيير من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لتأسيس الصندوق الاستئماني، هناك تصميم أكبر من أي وقت مضى على أن يكون الصندوق أهلا للتحدي الذي يواجهه. ولتحقيق تلك الغاية، حدد الصندوق لنفسه الهدف الطموح المتمثل في زيادة تقديم المنح بنسبة تفوق ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٦، ليصل المبلغ الممنوح إلى ٢٠ مليون دولار، مع التركيز بشكل خاص على تبرعات القطاع الخاص والأفراد، فضلا عن تبرعات الدول الأعضاء.

٦٧ - ويتيح استعراض المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٦ للتوصيات التي أصدرتها لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين فرصة بالغة الأهمية من أجل تقييم جهود الصندوق

الاستئماني الرامية إلى تنفيذ تلك التوصيات، التي تظهر في المجالات ذات الأولوية الرئيسية المحددة في الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتمثل إدارة المعلومات مجالا فيه للصندوق الاستئماني، من خلال عمل الجهات المتلقية لمنحه، دور فريد يضطلع به، ولذلك سيتم إنشاء مركز عالمي للأدلة في عام ٢٠١٦. وسيواصل الصندوق الاستئماني الاستثمار القائم على تقديم المنح في البرامج المبتكرة والمحفزة من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، بطرق منها استخدام التكنولوجيا ووسائط الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية من أجل تغيير القواعد والمواقف الضارة التي تؤجج العنف. وسوف يدعم المشاريع التي تعمل على معالجة الافتقار إلى الإجراءات السياسية المتواصلة والموارد الكافية على الصعيد الوطني، بغية سد الفجوة بين التعهدات الملزمة للحكومات، وقوانينها وسياساتها، وما تعيشه النساء والفتيات.

٦٨ - ولا يمكن فصل العمل على منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه عن الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وسيواصل الصندوق الاستئماني دعم المبادرات التي تشجع على بلوغ نتائج محددة وقابلة للقياس وللتحقيق. وسعيا إلى إيجاد مبادرات مستدامة وقائمة على تحقيق النتائج وقابلة للتكرار، سيعمل الصندوق الاستئماني جاهدا على مساعدة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، وواضعي السياسات، والمشرعين على العمل الاستباقي والاستجابة في مجال تعزيز إعمال حقوق المرأة، من خلال العمل في إطار شراكة مع منظمات المجتمع المدني. وبهذه الطريقة، سيهدف الصندوق الاستئماني إلى تسخير دوره لدعم توسيع الخيارات والفرص المتاحة لجميع النساء والفتيات بأكبر شكل ممكن.